إلى من ربياني صغيراً، وإلى زوجتي، وأبنائي،
وإلى العاملين لنصرة هذا الدين. بالحجة
والبيان والسنان، وإلى العلماء المخلصين،
وطلاب العلم المجتهدين؛ أهدي هذا الجهد

# المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مبعوث الرحمة والهداية، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن الفقه الإسلامي تراث عظيم يجلي لنا اجتهادات فقهائنا الأعلام في عصورهم، وينير لنا الطريق في فهم تعاليم الدين الحنيف، ولقد كان هذا التراث الزاخر بالاجتهادات الفقهية حصيلة لا غنى عنها لكل من رام دخول ساحة الفقه الإسلامي، ذلك أن الفقه حصيلة اجتهاد العقل في فهم النص ضمن أطر تشريعية وثوابت اجتهادية لا يحيد عنها المجتهد، تتمثل في الإطار اللغوي، ومقاصد التشريع وثوابته. والفقيه يستمد أحكامه من أصول التشريع بعد أن يتمثل الواقع المعاش الذي يريد معالجته، فالفقيه كطبيب القلوب والأبدان؛ فكما أن الطبيب يُشخّص حال المريض من شتى جوانبه، والأمراض التي يعاني منها، والأدوية التي يتحسس منها، فإذا أحاط علماً بهذه الجوانب، تمكن من وصف العلاج الناجع بإذن الله تعالى؛

كذلك كان فقه الواقع بالنسبة للفقيه كفقه حال المريض بالنسبة للطبيب، فلن يتمكن الفقيه من إصابة الحق في الاجتهاد ما لم يتمثل الواقع الذي يجتهد في إطاره؛ لذلك كان من أسباب اختلاف الفقهاء اختلاف الواقع الذي يعيشونه، بل إنّ اختلاف اجتهاد الفقيه الواحد كان مرده إلى اختلاف الواقع المتغير الذي يعيشه سواء ما كان متعلقاً بالمكان، أو ما كان متعلقاً بالزمان، أو الأعراف وغيرها.

يُشكل الفقه الموروث دعامةً لا غنى عنها لكل مجتهد، ولكن تقديس الموروث الفقهي -الذي لا عصمة له، والذي لا يكون إلا لنصوص الوحي-

انسحب إلى الواقع المعاش، الذي يتمثل في اجتهاد بعض الفقهاء الذين أغمضوا أعينهم عن الواقع المعاش فأنزلوا الأحكام الفقهية الاجتهادية للفقهاء السابقين على الواقع المعاصر، من دون مراعاة للثوابت والمتغيرات، ومن دون تفريق بين النصوص المبنية على علل ومصالح من النصوص التي تتصف بثبات أحكامها، ودون تفريق بين الأحكام المتعلقة بالوسائل والأحكام التي تمثل مقاصد وثوابت، ومن ثمّ فقد جمدوا على المنقول ولم يعملوا المعقول. وعلى النقيض نرى بعض المعاصرين، يقلبون ظهر المجنّ للموروث، ويتنصلون من ثوابت الشرع، ونصوص الوحي المحكمة استرضاءً للواقع، فكان الواقع مصدراً تشريعياً لهم، يؤولون النصوص؛ ليجدوا التبرير لذلك الواقع، متعللين بأوهام من مصلحة، أو ضرورة دون سببٍ حقيقي لحقيقة المصلحة أو الضرورة، فكان اجتهادهم بلا أطر تشريعية، ولا ضوابط شرعية.

وقد جاءت هذه الدراسة تبين الأحكام التي يدخلها الاجتهاد ويؤثر فيها اختلاف الواقع وفهمه، وتميز الأحكام الثابتة من الأحكام التي يدخلها التغيير، وتعطي الدراسة أمثلة تطبيقية متعددة، وتبين الضوابط التي ينبغي أن تراعى في الاجتهاد المعاصر، وتظهر كيفية المواءمة بين ثوابت الشرع ومقتضيات العصر، المنقول والمعقول منها، والجامعة بين الأصالة والمعاصرة، الثابت والمتغير من الأحكام المتعلقة بها.

كثير من الدراسات تناولت فقه الواقع، وخاصة أهميته من دون تحديد لمفهومه ومجاله، ومنهم من تناوله من جانب التقرير الفكري دون التأصيل الفقهي، وبعض الاجتهادات دعت إلى إعطاء النصوص دوراً ثانوياً إزاء معطيات الواقع من دون منهجية واضحة في التعامل مع النص في ضوء الواقع المتغير، ومنهم من أغفل معطيات الواقع بالنسبة للاجتهاد الفقهي، فكانت المشكلة تكمن في عدم تحديد الضوابط المنهجية في التعامل مع النصوص ضمن الواقع المتغير، وآلية النظر في الأوصاف المؤثرة من الواقع في الاجتهاد الفقهي من خلال الاستنباط وفقه التطبيق.

ويهدف البحث إلى: توضيح مفهوم فقه الواقع، وبيان أهميته للاجتهاد. وتأصيل فقه الواقع بالاستدلال له من الكتاب والسنة واجتهاد الصحابة والمصادر التبعية. وكذلك يهدف إلى تبيين أثر فقه الواقع في الاجتهاد وبناء الأحكام من خلال التمييز بين النصوص التي يؤثر فيها البعد الزماني والمكاني، والنصوص التي تتصف بثبات أحكامها، والأحكام المعللة، وفقه تطبيقها على أرض الواقع من خلال تنقيح وتحقيق المناط، وعوامل تغير الأحكام الاجتهادية في الواقع، وأثر فقه الواقع في الترجيح الفقهي، وأثر فقه الواقع في الحكم والفتوى والقضاء، كل ذلك مدعماً بالأمثلة والتطبيقات عليها. ويعطي الكتاب ضوابط للاجتهاد المعاصر في كيفية التعامل مع النصوص الثابتة والواقع المتغير مع الأمثلة التطبيقية المعاصرة.

وقد اتبعت منهجاً يجمع بين المنهج الوصفي، والتحليلي، والاستنباطي، ولم أستخدم المنهج المقارن؛ لعدم ملائمته لموضوع الدراسة. واقتصرت في الاستدلال والتمثيل على الأحاديث الصحيحة، أما الأحاديث التي تنقل عن الفقهاء في معرض الاستدلال فقد بينت درجتها بعد تخريجها. ولم أترجم للأعلام إلا في النزر اليسير للحاجة التوضيحية؛ لبعد ذلك عن مضامين الدراسة. وقد أكثرت من الأمثلة التطبيقية؛ لأن الفكرة تتضح بالمثال، وفصّلت في الأمثلة التي يثور فيها الجدال والخلاف في واقعنا الحالي. وقد نسبت الأقوال إلى قائليها من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، فإن تعذّر نقلت عمن نقل القول، أو بالرجوع إلى الصفحة الإلكترونية للكاتب -إن وجدت- وقد بينت ذلك في موضعه.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، فإن وفقت وأصبت فلله الفضل في الأولى والآخرة، وإن كان من تقصير فأسأل الله الرشد في القول والعمل، وأعوذ به من العجز والكسل، والحقيقة الثابتة المقررة أن الجهد البشري لا بد أن يعتريه النقص والتقصير، وحسبنا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82] وحسب فضل الاجتهاد أن من أصاب فيه أُجر أجرين، ومن أخطأ أُجر أجراً واحداً. وإن كان لي من كلمة في هذا المقام فهي الشكر

الجزيل لأستاذنا علي الصوا على ما أبداه لي من كريم الخلق والتعامل الأبوي، والنصيحة الخالصة، والتوجيه العلمي السديد، والملاحظات المنهجية الدقيقة الموجهة التي أفدت منها في هذه الدراسة، وأسأل الله أن يبارك في عمره وعلمه وعمله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

**ماهر حسين حصوة**